

العامل الإداري كفاعل سياسي دراسة ميدانية لدائرة السانية والبلدية

محروق نوال *

إشراف: أد.مولاي الحاج مراد **

مقدمة:

يعتبر المجتمع المحلي قطب الرحى في تسيير الحياة الاجتماعية، إذ يقوم على تركيبة مختلفة من النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويرجع الفضل في تشكُّله وتسييره إلى الفرد كوسيط فاعلٍ بعد انتقاله من مرحلة التهميش إلى مرحلة الوعي بتفعيل دوره في مختلف النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى بروز كوكبة من الموظفين الإداريين من خلال الحركة السياسية بإدارتي الدائرة والبلدية.

إن التحولات السياسية التي آلت إليها البلاد كانت سبباً في كثير من المؤشرات السلبية التي أثرت على النظام العام للبلاد إذ كانت حجرة عثراً أمام الأجهزة الإدارية لتسيير مصالح خدمة الفرد والمجتمع وأصبح الجو السياسي مرهوناً بمعطيات رجال السياسة لفعالية المجتمع¹ مما أدى إلى تلاشي دور الوسائط الديمقراطية، وأضحت الفضاءات السياسية تعرف نوعاً من الانتقال الفجائي للفرد، إذ جعلت همه الوحيد هو التفكير في واقعه المعيشي وذلك بسبب الصراعات الداخلية للبلاد التي أدت إلى أحداث أكتوبر 1988. التي تعد نقطة تحول كبرى على مستوى البنيات الاجتماعية والاقتصادية، إذ نهت النظام السياسي آنذاك بوعي الشعب، ومواجهة الأزمة وعدم الاتكال على الذهب الأسود والمباشرة في العمل لضمان المستقبل. تعتبر العشرية السوداء من المؤشرات السلبية التي أنهكت النظام العام في البلاد، مخلفةً حقبة دموية في تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، حيث فتحت هذه

* طالبة بقسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية – جامعة وهران 2.

** أستاذ بجامعة وهران 2.

Abstract: The study of the topic of administrative staff as a political actor within the local framework for the employees of the administrative institutions of the department and the Municipality of Es –Senia , especially during the emergence of the starting period of political opening which will raises several questions , which reflect the relationship between the employee's effectiveness and the political participation in the democratic process.

This process will lead the political actors to evaluate the performance of their institutions , whether partisan , through which they are dealing with different categories and different groups , and even the elected institutions , in which their activists are present , in the sense of developing standards for better and efficient participation by enabling all in local decision making.

Keywords: democracy , citizenship , power , elections , civil society , social practices , employee , municipal.

¹ ماكس فيبر، العالم السياسي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009، ص(90 – 100).

الأخيرة الباب على مصراعيه لتحولات سياسية واجتماعية واقتصادية غير متوقعة، شكلت نفورا واسعا في المجال السياسي حيث أدت بالفرد بعامة، والموظف السياسي خاصة لى العزوف السياسي، بسبب التدهور الاقتصادي والسياسي للمجتمع الجزائري، وهو ما أدى إلى تراجع في مستويات الممارسة الفعلية الميدانية، وما زاد الطين بله، نظام الحزب الواحد الذي أرسى قواعده من خلال النظام الشبه الإنفرادي.

بعد ظهور الأحداث الدامية أصبحت نسبة المشاركة السياسية تتقلص¹ الأمر الذي أدى إلى تدهور الوضع الاجتماعي إلى حالة الوهن والضعف. وأدى بالفرد إلى الإعراض عن النظام العام، مما أدى إلى تراجع الفعالية السياسية خاصة ما بين الثمانينات وبداية التسعينات، حيث أصبح الموظف الذي يتمتع بالروح السياسية يخاف من الممارسات السياسية ويتراجع عن العمل من خلال الأحداث والمناسبات الانتخابية، الأمر الذي أدى إلى ظهور نظام التعددية الحزبية في مجال العمل السياسي. حيث شهد نظام الدولة الجزائرية حركية سياسية أعطت نفساً للممارسات السياسية والرقى بها لتأسيس مجتمع متكامل، والفصل بين ما هو تنظيم محلي وبين القرارات السياسية الخاصة بالدولة، إذ تعتبر هذه المرحلة سيرورة تاريخية ناجعة ساهمت في تعزيز الوعي الاجتماعي، وارتفاع نسبة مشاركة الفرد الجزائري في المجالات السياسية التي نراها ركيزة الديمقراطية الحديثة. كما تمثل الخاصية المميزة على مستوى الفعل والممارسة باعتبارهما قوام الاستقرار في البعد الوطني والمحلي. أما ضعف الحكم آنذاك فهو مبرر بضعف الدولة² إن التنظيمات المحلية تلعب دور الوسيط بين المجتمع والفرد الذي يمارس فعله الاجتماعي لحماية للمجتمع، ومن ثمة كان سعينا لمناقشة موضوع يتمثل في فعالية الموظف في النشاطات السياسية والمناسبات التاريخية، التي تعطي للموظف فرصة الانخراط في الفضاءات المتعددة كالجمعيات السياسية والثقافية والاجتماعية، حيث ارتكزت هذه الأخيرة على قانون 31-90 بتاريخ 1990-12-04 الذي يذكرنا بالصراعات السياسية في الأوساط السلطوية التي أدت إلى ضعف حركية الجمعيات وقلة أعدادها، وبعد مرور الأزمة الاقتصادية عرفت الجمعيات توسع ملحوظ من خلال الانفتاح السياسي الذي أدى إلى تعددها وتنوعها. إن هذه المرحلة أدت إلى إعادة إنتاج البنيات الاجتماعية، وتأثيرها على الحركة الجمعوية، وهو ما أدى إلى وجود علاقة بين وضعيتين اثنتين تشكل واحدة منها الجسر الذي يسمح بانتقال المجتمع من وضعية الفاعل الجمعي المتحدي communataires إلى وضعية الفاعل الاجتماعي الحديث³ Acteur social. تركز الحياة السياسية على بنيات تقاس بها درجة الممارسة الديمقراطية السياسية والمجتمع المدني، وخاصة العلاقات الموجودة بين ممثلي السلطة

¹ Rene Remand , Age et Politique , Percheron , (anrick) , 1 socialisation politique .

² ماكس فيبر، العالم السياسي، المرجع نفسه.

³ وثيقة صادرة عن وزارة الداخلية، في سنة 1994.

والمواطنين، والتعارض الموجود بين المرحلتين التي عاشتها الجزائر بداية مع الحزب الواحد إلى غاية التعددية الحزبية. إن المرحلة الأولى من الحياة السياسية للمجتمع الجزائري عرفت صراعات داخلية بين أقطاب السلطة والتي هزت البنيات السياسية والاجتماعية للبلاد، حيث كان النظام السائد شبه إنفرادي. لا يعطي للفرد فرص التكافؤ للممارسة السياسية رغم وجود مصالح ترتبط بالانتماء للحزب الواحد، إلا أن ارتفاع أسعار البترول، أدى إلى تحسين الوضع الاقتصادي والانفتاح على الواقع السياسي. وبدأ تفكير الموظف يرتقي من حسن إلى أحسن، حيث استطاع أن يعزز فعاليته من خلال ترشحه لكرسي المجالس الشعبية البلدية والولائية والوطنية ليمرر أفكاره وينم عن طموحاته في تغيير المجتمع المحلي، الذي يزرع فيه روح الواجب الوطني من خلال مواطنته، ويكتسب فيها ثقافة

الوعي السياسي من خلال الكفاءات المهنية والسياسية لأن الموظف هو فاعل سياسي يخدم المصلحة العامة والخاصة. ومن خلال هذا البحث السوسيوسياسي، والمقابلات اليومية مع الموظفين القائمة على الملاحظة، التي حاولت إبراز فعاليتهم السياسية المختلفة من خلال الممارسات السياسية التي تكون في بعض الأحيان دائمة، وناشطة في المناسبات والأحداث التاريخية كيوم الاقتراع، حيث يعرف الموظف في هذه الفترة حركة غير عادية في المؤسسات الإدارية.

تختلف أهداف الناشط السياسي من ناشط إلى آخر، فهناك من يراها تخدم المصالح الخاصة، والآخر يراها نابعة من روح المواطنة، أو لبلوغ أرقى المناصب العليا في السلطة. ومن ثمة حاولت اكتشاف فراغات سياسية في المجتمع الجزائري خاصة في بنية المجتمع المحلي الذي عرف مرحلة العزوف السياسي، حيث كان المجتمع الجزائري متشبع بالمعتقدات العرفية في ظل تأثير "الزوايا" باعتبارها منبع لحل الخلافات والنزاعات والقضايا المختلفة التي ترتبط بالواقع المعيش.

بعد تحقيق الدولة المستقلة استطاعت الجزائر أن تهيئ الطريق لخارطة الديمقراطية من خلال خلق أجهزة للدولة تُسيّر من طرف الموظف الذي يكتسب فعالية إرساء القوانين في المجالات المتخصصة وفق تسلسل رسمي للمستويات الإدارية لأن وعي الفاعل مرتبط بوجود نظام بين الرؤساء والمرؤوسين لأن الأدوار تختلف من مسؤول إلى آخر، ويكون تنفيذ القرار مرهون بوجود الموظف، وبسط فعاليته تكون تحت مسؤولية السلطة العليا¹ من خلال هذه اللحظة السوسيوسياسية تتبدى إشكالية البحث من مدى فعالية الموظف الإداري في النشاطات السياسية وإقباله عليها بصفة تخدم المصلحة العامة للبلاد من خلال تحقيق الديمقراطية، ومن هنا تبلور لنا سؤال الانطلاق، أي يمكن لكل الموظفين المشاركة في الفضاءات السياسية ؟

¹ المرجع نفسه، ص (100- 120).

بناء على ذلك اقترحت مجموعة من الفرضيات منها: الموظف يكتفي بالنشاطات السياسية المفروضة عليه ضمن الوظيفة. يشارك الموظف في النشاطات السياسية بغرض مادي والتمتع بالشعور بالسلطة التي تمنحها له. مشاركة الموظف في النشاطات السياسية مرتبطة بالمناسبات. إذا كان لكل موضوع أسباب اختيار معينة، فمن أهم أسباب اختياري لهذا البحث، كوني موظفة إدارية يسهل عليّ الاقتراب من الحياة السياسية للموظفين في المؤسسات الإدارية بمنطقة السانية. أما الجانب الموضوعي فلقد ارتكز على أن أغلب الموظفين المشاركين في هذه النشاطات يسعون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة. كان الهدف من هذه الدراسة هو الاقتراب من طموح الموظف ومعرفة مدى ارتباطه بالمصلحة العامة للدولة من جهة، ومصلحته الشخصية من جهة أخرى. كما انتهجت عدة خطوات في بحثي هذا، وللقيام بهذه الدراسة مررت بعدة مراحل كانت بمثابة وقفات، كل وقفة تشكل مرحلة لها خصائصها ومميزاتها المنهجية.

أما التحقيقات الأولية فهي المرحلة التي ترتبط بالموظف الإداري ومعايشته، وملاحظة مشاركته السياسية داخل الإدارة، ومتابعة أعماله السياسية حول النشاطات التي يتمتع بها في الإدارة عن طريق مقابلاته وإقامة علاقات معه ومعايشته واستجوابه عفويا عن طريق المجالسة المتعددة إذا استلزم الأمر. وقد مثلت هذه المرحلة خطوة أولى لصياغة دليل المقابلة القائم على المسألة، ومن ثمة انتهجت المنهج الكيفي والوصفي التحليلي لمعالجة هذا الموضوع.

ومن أهم المفاهيم التي يمكن معالجتها في هذا العمل نذكر: الفعل، الفعل الاجتماعي، المشاركة السياسية، المواطنة، التنشئة السياسية والثقافية، البيروقراطية، المجتمع المدني. لقد أدرك علماء الاجتماع قيمة الفعل وأبرزوه، على أنه ينحدر من الذرية والواقعية الكلية، وكذلك من النزعة النفسانية لأن الظواهر الاجتماعية كانت دوما مركبات الفعل، وينبغي إعادتها إلى الأفعال الفردية التي تتركب منها، مع وصفه بصورة عامة لهذه الأفعال الفردية انطلاقا من تصورات مبسطة التي تتركب منها. لا تعتمد إلا على العناصر التي تظهر ملائمة بالنسبة للظواهر التي يسعى إلى فهمها¹ إن الفعل الاجتماعي من جهة أخرى يختلف من مجموعة إلى أخرى، إذ يمكننا أن نسمي مجموعة الأفراد المتسمين بمصلحة مشتركة، مجموعة "كامنة"، أما المجموعة المنظمة فهي تتمتع بأولوية القرار الجماعي² لأن بنية المجتمع ترسي قواعدها على أجهزة تفرضها الدولة لتسيير الأنظمة، باعتبار أن الدولة هي الرابط بين الحاكم والمحكومين، ويمكن أن يتناول عملها كل أبعاد الحياة الاجتماعية سواء تعلق الأمر بالمجتمع المدني، أو "بجمهورية الأفكار" إن كانت الدولة مندمجة مع السلطة الروحية، فإنها تشارك في ممارسة هذه السلطة مثلما نرى ذلك من خلال علاقاتها بالمسؤوليات التي تكون على عاتقها، لأن عمل الدولة يعم المجتمع

¹ بودون، بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، تر: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، ص 424.

² المرجع نفسه، ص 428.

بمجمله وفقا لتقليد ثابت يفرض على "الحكام" ألا يعملوا إلا بما فيه خير للمحكومين وليس لبناء مصالحهم الخاصة.¹ ومن أفكار "روسو" التي تؤكد ذلك نجد أن الدولة تمنح صفة السيادة. والدولة الحديثة هي دولة دستورية أي؛ أن عملها خاضع لأنظمة عمل صريحة، وأن حكامها هم وكلاء للملك فقط.² من خلال هذه الاتجاهات المختلفة للدولة الحديثة، المبنية على التقليد التعاقدي نجد أنها تملك سلطة الإكراه النهائية فوق إقليم معين وعلى سكان معينين، إذ تمارس سلطتها وسيادتها على الأفراد والجماعات وعلى الدول الأخرى، ويمكن اعتبارها سلطة مطلقة بالمعنى الحضري. إن التمتع في الواقع المعيش جعلني ندرك أن هذا التماثل في الأفعال الفردية لا يبدو واقعا، على الرغم من أهمية الفرد إلا أنه يحتاج إلى الجماعة ليكتمل الفعل الاجتماعي والسياسي لكل الأفراد لأن الإنسان بطبعه اجتماعي. أما إذا تكلمنا عن الحكام والمحكومين فإننا نجد أنفسنا أمام واقع آخر لمفهوم الدولة. الذي يختلف فيه الكثير من علماء الاجتماع، فالبعض منهم صرف النظر عن الفرد الذي ينتمي إلى مؤسسة التنشئة الاجتماعية التي استطاعت بناء الدولة من خلال سيادتها وعلاقة الحاكم بالمحكوم مما أدى بالباحث إلى معرفة مسار الأنظمة الديمقراطية في المجتمع المدني. والبعض الآخر وخاصة المعاصرين منهم لا يمكنهم إغفال مفهوم الفعل الجماعي في تحليلاتهم السوسيولوجية الراهنة، لأن الواقع المعيش وما يفرزه يبين وجود مجموعات من الأفراد لهم مصلحة مشتركة ولكن أهدافهم مختلفة، إضافة إلى أن هناك من يمارس نشاطات سياسية من أجل تحقيق أغراض شخصية بطرق سرية لا يدركها الآخرون. ومن أبرز النشاطات السياسية التي يركز عليها علم الاجتماع نجد العملية الاجتماعية السياسية التي يعرفها بعض الباحثين على أنها الدور السياسي الذي يقوم به الفرد في مجتمعه، وتتكون لديه فرصة للمشاركة في صنع وصياغة الأهداف العامة من أجل تحقيق إنجازات المصلحة العامة للمجتمع المحلي.³ وتعرف المشاركة السياسية على أنها المناسبات التي يشارك فيها الأفراد في مجتمع ما لاختيار حكامه، وكذا في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي؛ هي إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي.⁴ تعتبر المشاركة السياسية، جوهر الديمقراطية كون أن شرعية النظام ناتجة عن خيارات هؤلاء المواطنين، الذين يعبرون عن هذه الخيارات من خلال مشاركتهم في بلورة وصياغة القرارات، أو التأثير فيها بصيغ مختلفة. من خلال الواقع اليومي المعيش. وفي خضم هذه الدراسة حاولت جاهدة تحليل بعض النتائج المتعلقة بالموظفين اللذين يشاركون في نشاطات سياسية مختلفة والذين لهم قابلية تدفعهم نحو الأمام لنيل منصب جديد يشعره في سلطة، ويعطيه أكثر قدرة في التحكم، وقد تكون هذه السلطة مسخرة لخدمة المواطن.

¹ المرجع نفسه، ص 303.

² المرجع نفسه، ص 305.

³ محمد سيويدي، علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001 ص 159

⁴ المرجع نفسه، ص 160.

أصبح الموظف الجزائري يدرك قيمة المواطنة إلا من خلال المناسبات السياسية، وقد نجد هذه الأخيرة متفاوتة بين الحالات المدروسة، فهناك من يشعر بواجبه المهني والوطني في هذه المناسبات، وهناك من تمثل له مصدر مادي يسترزق به. وهو ما يشكل هرم اجتماعي ضوابطه مبنية على قواعد اجتماعية وسياسية. إن الواقع المعيش للمجموعات البحثية بين لنا وجود ثغرات مهنية بين الموظفين والتي تؤثر على عمل الجماعة في المؤسسات الإدارية، فالفعل السياسي لدى الموظف يعتبره البعض وسيلة لبلوغ غاية أو الوصول إلى سلطة للضغط على الجمعيات السياسية الضعيفة ونشر أفكارهم القمعية، ولهذا نجد الرجل الغير مناسب في المكان المناسب على حساب الشخص الأكثر تأهيل وإحساس بالمواطنة.

إن مفهوم المواطنة يتعدد بحسب تعدد الباحثين حسب ميولاتهم المعرفية، ولكن الحياة المهنية تبرز لنا صورة حقيقية عن وضعية المواطنة في المجتمع الجزائري، لأن الموظف الذي يتمتع بالنشاطات السياسية باللغة الأهمية في خدمة الفرد والمجتمع يمشي في الخطوط التي رسمها "مكيافيل" في سياسة الثعلب الإدارية. إذ تجعله هذه السياسة حراً في تنفيذ سلطته ومقيداً للأفراد الآخرين في حقهم لتنفيذ قرارات سياسية. ومثال ذلك الأحداث التاريخية كيوم الاقتراع وهو أفضل مثال لتجسيد المواطنة في سيرورة الحياة المهنية للموظفين الإداريين. إن أفضل صور الـ مواطنة نجدها تتجسد في المشاركة السياسية، فالمواطنة هي علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسي "الدولة" ومن خلال هذه العلاقة يقدم طرف الأول الولاء ويتولى الثاني مهمة الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون، كما يحكمها مبدأ المساواة. كما تشير المواطنة في القانون الدولي إلى فكرة القومية رغم أن المصطلح الأخير أوسع في معناه من الأول. ولقد استخدم هذا المصطلح في علم الاجتماع للإشارة إلى الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة، فالمواطن يتحصل على بعض الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى مجتمع سياسي معين، لكن عليه في الوقت نفسه مجموعة من الواجبات، وقد رأى "بورجان" "DW.Borgan" أن فكرة المواطنة لها جانبين، أولها الحقوق السياسية التي تمنحها الدولة للشخص، وتستعين بأرائه في صنع وتنفيذ القرارات السياسية وثانيها التزامه بالمساهمات الفعالة وخضوعه لما يترتب على ذلك من نتائج¹. حيث يكتسب الفرد المساهمات الفعالة من خلال التنشئة السياسية التي تبرز له اتجاهاته نحو السياسة، وهناك منظمات عديدة في المجتمع تساهم في عملية التنشئة السياسية، منها الأسرة والمدرسة والحزب السياسي والمهنة والخبرات المهنية السياسية والتاريخ، أما التنشئة السياسية فهي العملية التي يصبح بها الفرد واعياً بالنسق السياسي.

¹ Hobhouse. L.T. *Morals .In Evolutions* ,London .Chapman Hall , Page57, 1999.

والثقافة السياسية ومدركاً لهما¹ هذه الفكرة بينت لنا وجود ثقافة سياسية تشير إلى توزيع اتجاهات المواطنين بصفة عامة على الموضوعات السياسية، كالحكم على النسق السياسي مثل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والقضائية والأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة، ونظرة الفرد لذاته كفاعل سياسي اتجاه خدمة المواطنين الآخرين.² إن الوعي الاجتماعي هو أساس النشاطات السياسية والثقافية فالموظف الإداري المنخرط في النشاطات السياسية ليست لديه تنشئة سياسية، وهمه الوحيد هو بلوغ كرسي السلطة، أو الدخول في مشاريع تدر عليهم الأموال، وهذه الفئة ناتجة عن بنية اجتماعية تجهل القوانين والطرق السياسية، ويسرون أعمالهم بوسائل ولدت من رحم البيروقراطية تدعمهم بعض الأيدي الخفية التي تسيروهم وفق معادلة المصلحة العامة للوصول إلى المصلحة الخاصة. من خلال المجموعة البحثية المدروسة وجدنا أن هناك موظفين لهم مراتب سياسية عليا مع انعدام الخبرات والكفاءات. بحيث استطعنا اكتشاف العلاقة بين الأعمال الرسمية للموظف وبين نشاطاته الخاصة الفردية. ذلك هو جوهر البيروقراطية "أما المعنى اللغوي لهذا المصطلح فهو "إدارة المكتب" أو الإدارة عن طريق الموظفين" أما تعريفها عن طريق المفهوم "الفبييري" فقد وصفها بالنموذج المثالي Ideal Type حيث تشير إلى مبادئ التنظيم التي تقترب منها التنظيمات الواقعية بمستويات متفاوتة، وأهم خصائص هذا النموذج هو الرشد واتخاذ القرارات الشخصية للعلاقات الاجتماعية واستقرار المهمات الإدارية والوظيفية ومركزية السلطة.

ومن خلال هذا التقديم قمنا بدراسة تصورات الموظفين الإداريين للنشاط السياسي ونظيرتهم حول السلطة المسيرة للمناسبات السياسية، ثم قمنا بالتطرق إلى المشاركة السياسية الجموعية للموظفين الإداريين من خلال الممارسات السياسية التي أوضحناها عن طريق دراسة تصورات الموظفين للديمقراطية بعد عملية الاقتراع، إضافة إلى ذكر أهمية المجتمع المدني والخبرة المهنية في الممارسات السياسية، وفي دراسة فعالية الموظف الإداري في النشاطات السياسية، وتبقى هذه الأبحاث السوسيوسياسية محل لدراسات أخرى من طرف الباحثين.

البيليوغرافيا:

1. ماكس فيبر، العالم والسياسة، دار القصة للنشر، الجزائر 2009.
2. محمد سيويدي، علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001
3. بودون وبوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. وثيقة صادرة عن وزارة الداخلية، في سنة 1994.
5. Rene Remand. *Age et Politique*. Percheron. (anrick). 1 socialisation politique.
6. Hobhouse. L. *TMorals*. In *Evolutions*. London. Chapman Hall. 1999.

¹ محمد سيويدي، علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 168.

² المرجع نفسه، ص 169.